

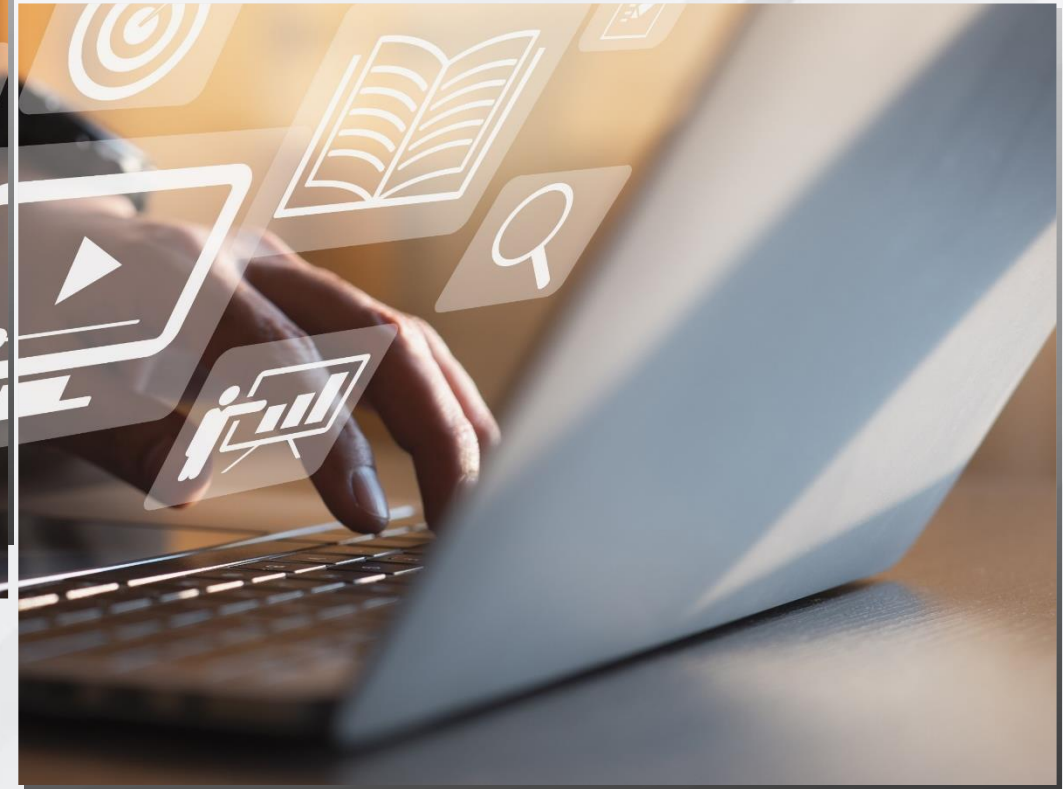
مهمة ٢ لمقرر مهارات بحثية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٢



المهمة المطلوبة



يعرض الباحث مقدمة لدراسة أو رسالة علمية مع توضيح أسباب اختياره لتلك المقدمة سواء لتمييزها أو لوجود انتقادات من وجهة نظرك لها، ثم يقوم الباحث بكتابة مشكلة بحثية لمتغيرات من اختياره في حدود ٥٠٠ كلمة بالإضافة للإشارة لأهم ما يجب أخذه في الاعتبار عند كتابة مقدمة الدراسة البحثية.

عنوان البحث

"المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"

أولاً: عرض موجز لمقدمة البحث:

جاءت مقدمة البحث بصيغة تمهيدية تناولت النقاط التالية:

١. إبراز أهمية الموضوع:

أوضح الباحث في البداية أن سوق الأوراق المالية يُعدّ من أهم أدوات الاستثمار في العصر الحديث، وأنه يضطلع بدور حيوي في التنمية الاقتصادية، إلا أن طبيعة تعاملاته المعقدة وتعدد الأطراف المشاركة فيه يجعلان احتمال وقوع أضرار أو إخلالات بالالتزامات أمراً وارداً، ما يثير مسألة المسؤولية المدنية.

٢. بيان مشكلة البحث:

ركّز الباحث على الإشكالية المتمثلة في مدى إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقليدية على العمليات التي تتم في البورصة، في ظل ما يميز هذه العمليات من خصوصية فنية وسرعة تنفيذ وصعوبة تحديد المضرور والمسؤول في بعض الأحيان.

٣. أهداف البحث:

تمثلت في بيان الأساس القانوني للمسؤولية المدنية في تعاملات البورصة، وتحديد أركانها، وتمييزها عن المسؤولية الجزائية والإدارية، وبيان مدى كفاية التنظيم النظامي الحالي في حماية المتعاملين.

٤. أهمية البحث وحدوده:

أشار الباحث إلى أن قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال، وحادثة الموضوع في البيئة القانونية العربية، يبرران أهمية الدراسة، كما أوضح أن نطاقها يقتصر على المسؤولية المدنية دون غيرها من صور المسؤولية.

٥. المنهج المعتمد:

ذكر الباحث أنه استخدم المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمقارنة الجزئية في بعض المواضع.

ثانياً: أسباب اختيار هذه المقدمة:

أولاً: تميزها الإيجابي.

١. وضوح الصياغة وتسلسل الأفكار:

المقدمة مرتبة ترتيباً منطقياً بدأ بالأهمية ثم المشكلة فالأهداف والمنهج، مما يسهل على القارئ إدراك مسار البحث منذ البداية.

٢. تحديد موضوع الدراسة بدقة:

حددت المقدمة نطاق البحث بدقة وهو المسؤولية المدنية في عمليات البورصة دون التوسع في المسؤولية الجزائية أو الإدارية، وهذا من علامات جودة التصميم العلمي.

٣. التركيز على مشكلة واقعية معاصرة:

تناولت المقدمة مشكلة واقعية تشهدها الأسواق المالية في ظل الانفتاح الاقتصادي، ما يجعل البحث ذا قيمة عملية وليس نظرياً بحتاً.

٤. إبراز ندرة الدراسات السابقة:

أشارت إلى نقص الدراسات العربية المتخصصة في هذا المجال، ما يعزز أصالة الموضوع وأهميته البحثية.

ثانياً: أوجه النقد والقصور:

١. غياب صياغة دقيقة لمشكلة البحث بصيغة سؤال بحثي:

اكتفى الباحث بعرض المشكلة في صيغة وصفية، دون صياغتها في صورة سؤال أو تساؤل محوري يوجّه البحث (مثل: هل تكفي القواعد المدنية التقليدية لتنظيم المسؤولية في سوق الأوراق المالية؟).

٢. ضعف التبرير النظري لاختيار المنهج:

أشار الباحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي دون أن يوضح لماذا هذا المنهج هو الأنسب، أو كيف سيتم توظيفه عملياً في الدراسة.

٣. عدم ذكر الفرضيات أو المحددات بوضوح:

لم تتضمن المقدمة فرضيات واضحة للبحث (كالزمن أو الإطار القانوني المقارن)، ما يجعل نطاق الدراسة مفتوحاً على نحو قد يربك القارئ في الفصول اللاحقة.

٤. قلة الإشارة إلى الدراسات السابقة:

رغم الإشارة إلى ندرتها، لم يذكر الباحث أي أمثلة أو اتجاهات بحثية سابقة تدعم موقفه، وهو ما يُضعف الجانب التوثيقي للمقدمة.

عنوان البحث المقترح لكتابة مشكلة بحثية

"أثر مستوى الإفصاح والشفافية على نطاق المسؤولية المدنية
للووسطاء في عمليات البورصة: دراسة تحليلية مقارنة"

١. المتغيرات:

- المتغير المستقل: مستوى الإفصاح والشفافية في تعاملات البورصة.
- المتغير التابع: نطاق المسؤولية المدنية للوسطاء الماليين.

٢. مشكلة البحث:

تعدّ عمليات البورصة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تعقيداً في النظم القانونية الحديثة، حيث تتداخل فيها اعتبارات فنية واقتصادية وقانونية تتعلق بتداول الأوراق المالية، وتبادل المعلومات، وحماية المستثمرين. ومع اتساع نطاق التعاملات الإلكترونية وسرعة تنفيذ الأوامر، برزت إشكالية دقيقة تتعلق بمدى كفاية الإفصاح والشفافية التي يقدمها الوسطاء الماليون للمستثمرين، وأثر ذلك على قيام المسؤولية المدنية في حال وقوع ضرر نتيجة الإخلال بواجبات الأمانة أو تقديم معلومات غير دقيقة.

وحيث تؤكد الأنظمة الحديثة على أن الإفصاح الكامل والشفافية هما ركيزتان لحماية المستثمرين وضمان عدالة السوق، إلا أن الواقع العملي يكشف عن وجود فجوة بين النصوص القانونية وممارسات الوسطاء، خاصة في الحالات التي يُقدّم فيها المستثمر قراراته بناءً على معلومات ناقصة أو مضللة. ويُطرح التساؤل المحوري حول ما إذا كان انخفاض مستوى الإفصاح يُوسّع من نطاق المسؤولية المدنية للوسيط، أو ما إذا كان الالتزام بالحد الأدنى من الشفافية كافياً لإعفاءه من المسؤولية.

كما أن البورصات الحديثة أصبحت تعتمد بدرجة متزايدة على الأنظمة الإلكترونية في تنفيذ الأوامر وتداول المعلومات، مما يخلق تحديات جديدة في إثبات العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، ويصعب تحديد الطرف المُلزم بالتعويض عند وقوع ضرر جماعي أو فقدان معلومات سوقية مؤثرة. وهذا يثير مسألة تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقليدية في بيئة مالية إلكترونية تتسم بالتعقيد والتداخل.

ومن هنا تنشأ مشكلة البحث في محاولة تحديد مدى ارتباط مستوى الإفصاح والشفافية بامتداد نطاق المسؤولية المدنية للوسطاء الماليين في عمليات البورصة، وتحليل الكيفية التي يمكن من خلالها للأنظمة القانونية معالجة هذه العلاقة بما يوازن بين حماية المستثمرين من جهة وضمان استقرار السوق المالية من جهة أخرى. كما تتطلب المشكلة دراسة مقارنة لأنظمة أخرى لمعرفة كيف عالجت هذه العلاقة، وتقييم ما إذا كانت البيئة النظامية المحلية بحاجة إلى تطوير تشريعي أو لائح لتعزيز الشفافية وتحديد المسؤوليات المدنية بدقة أكبر.

وبذلك تتجسد المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يؤثر مستوى الإفصاح والشفافية في تعاملات البورصة على نطاق المسؤولية المدنية للوسطاء الماليين؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

١. ما الإطار النظامي للالتزامات الإفصاح والشفافية المفروضة على الوسطاء الماليين؟
٢. كيف يمكن تحديد العلاقة السببية بين الإخلال بواجب الإفصاح ووقوع الضرر للمستثمر؟
٣. هل تكفي القواعد الحالية في النظام المالي لتحديد نطاق المسؤولية المدنية بوضوح؟
٤. ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة والرقابة الداخلية في الحد من هذه المسؤولية؟

ثانياً: أهم ما يجب أخذه في الاعتبار عند كتابة مقدمة الدراسة البحثية:

١. الترتيب المنهجي للمقدمة:

تبدأ المقدمة عادةً بـ:

- لمحة عامة عن الموضوع وأهميته.
- إبراز المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة.
- عرض الفجوة البحثية أو القصور في الدراسات السابقة.
- تحديد أهداف البحث وأسئلته.
- توضيح المنهج المستخدم وأسباب اختياره.

٢. الربط بين النظرية والتطبيق:

ينبغي أن تُظهر المقدمة كيف أن المشكلة نابعة من واقع عملي وليس من فراغ نظري فقط، مما يعزز مبررات البحث.

٣. الوضوح والدقة:

تجنّب العموميات أو الجمل الإنشائية، وركز على عبارات محددة تُظهر جدية المشكلة (مثل "صعوبة الإثبات"، "تعدد الأطراف"، "ثغرات في النصوص").

٤. بيان الأهمية والأصلية:

يجب أن تبرز المقدمة القيمة الإضافية للدراسة، سواء كانت في معالجة فراغ تشريعي، أو اقتراح آلية جديدة، أو ربط جانب قانوني بواقع اقتصادي.

٥. الاتساق مع عنوان البحث:

يجب أن تتطابق لغة المقدمة مع العنوان من حيث المفاهيم والمتغيرات المستخدمة، لتظهر وحدة موضوع البحث.

٦. صياغة مشكلة واضحة بصيغة سؤال:

من الأفضل تحويل الفكرة الأساسية إلى سؤال بحثي رئيسي واحد أو أكثر، يوجّه الفصول التالية ويحدّد مسار التحليل.



Thank You